

Kuwait Trade Union Federation



الاتحاد العام لعمال الكويت

المؤتمر الاقليمي الثلاثي للترويج لاتفاقية العمل الدولية

رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين

القاهرة ، 22 - 24 اكتوبر 2012

مداخلة

الاتحاد العام لعمال الكويت

فالح لافي العازمي

نائب الرئيس

ص . ب 5185 الصفاة - الرمز البريدي 13052 الكويت

هاتف : 25636389 - 25616745

FAX : 25627159

P.O. BOX : 5185 SAFAT CODE NO 13052 KUWAIT

TEL : 25636389 -25616745

فاكس : 25627159

E-mail : ktuf@hotmail.com

لم تصادق دولة الكويت حتى الآن على اتفاقية العمل الدولية رقم 189 بشأن العمال المنزليين ، وقد بذل الاتحاد العام لعمال الكويت اقصى جهده من اجل تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال المراسلات الرسمية للحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، والاتصالات المباشرة مع كافة الجهات والهيئات المعنية بهذا الموضوع ، اضافة الى اصدار العديد من البيانات والتصريحات ، وعقد الندوات وورش العمل المحلية والاقليمية وغيرها من الجهود المستمرة حتى الآن .

الا ان الاتحاد العام لعمال الكويت كان سباقا على الدوام في مجال العمل من اجل تطبيق المعايير الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزلية والدفاع عن حقوقها وقضاياها ، ولطالما طالبنا بانصاف هذه الفئة الكبيرة من الطبقة العاملة المظلومة والتي تتعرض الى الكثير من الاستغلال والاضطهاد والانتهاك لحقوقها الانسانية والقانونية على السواء ، ومن المؤكد ان المصادقة على اتفاقية العمل الدولية رقم 198¹⁸⁹ تشكل مدخلا هاما واساسيا للتوصل الى حل لهذا الوضع .

ويطالب الاتحاد العام لعمال الكويت منذ سنوات بشمول العمالة المنزلية في احكام التشريعات العمالية المرعية ، حيث انه لا يجوز في عصرنا الحالي ، وفي بلد متقدم ذي حضارة ورقي وحياة اقتصادية واجتماعية مرموقة مثل الكويت ، ان يبقى اكثر من 680 الفا من العمال خارج الاطر القانونية . وحيث ان قانون العمل في القطاع الاهلي لم يشمل العمالة المنزلية في احكامه ، فلا بد من الاسراع في ايجاد قانون خاص بهذه الفئة الواسعة من الطبقة العاملة ، ينظم علاقات عملها مع مخدميها ، ويرعى مصالحها وقضاياها ، ويحفظ حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية ، ويحدد الشروط التي ينبغي ان تعمل في ظلها والظروف المعيشية والحياتية التي يجب تأمينها لها للحفاظ على حقوقها المادية والمعنوية وكرامتها الانسانية ويحررها من ظلم واستغلال مكاتب استقدام العمالة المنزلية ، سواء في الكويت او في البلدان المصدرة لهذه العمالة ، والتي تمارس ابشع انواع الاستبداد بحقها . ولقد كانت هذه المسألة واحدة من النقاط الاساسية في مناقشات وقرارات المؤتمرات العامة المتعاقبة للاتحاد العام ، والتي كان آخرها المؤتمر السادس عشر الذي انعقد في ابريل الماضي .

اننا نعتبر ان مسألتين اساسيتين سوف يؤدي حلها الى تخفيف المعاناة بصورة كبيرة عن العمالة المنزلية وهما :

اولا : الغاء نظام الكفيل ، هذا النظام الذي يعتبر بمثابة سيف مسلط على رقاب هذه الفئة الضعيفة من الطبقة العاملة ، خاصة انه يعطي مكاتب استقدام العمالة المنزلية امكانيات كبيرة للاستبداد والمتاجرة وممارسة شتى انواع الظلم بحقها ، كما يعطي الكفيل نفسه صلاحيات واسعة للسيطرة المادية والمعنوية والنفسية والجسدية على هذه العمالة ، دون ان يتعرض الى المحاسبة او المعاقبة . ولذا فان الغاء نظام الكفيل سيكون له اكبر الاثر في تحرير العمالة المنزلية من الخضوع لهيمنة وسيطرة شخص الكفيل ، وتحكمه بكل شاردة وواردة في الحياة اليومية والشخصية للعمالة الواقعة على كفالته .

لقد بات من الضروري ، بل الملح فعلا ، العمل على الغاء نظام الكفيل الذي وصفناه بانه يرقى الى مستوى الاتجار بالبشر وبات يشوه صورة وسمعة دولة الكويت في المحافل الدولية وامام الحركة النقابية العالمية والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان ، والبحث عن بديل يتوافق اكثر مع معايير منظمة العمل الدولية من اجل احلال العدالة الاجتماعية ، وخاصة ما يتعلق بحقوق وظروف عمل ومعيشة العمالة الوافدة بصورة عامة والعمالة المنزلية على وجه الخصوص . وفي هذا الصدد عملنا على المطالبة بتطبيق قانون العمل في القطاع الاهلي رقم 6 / 2010 بكامله ، ولا سيما ما نصت عليه المادة التاسعة منه لجهة انشاء الهيئة العامة للقوى العاملة المنوط بها تولى الاختصاصات المقررة للوزارة ، وكذلك استقدام واستخدام العمالة الوافدة ، والتي كان ينبغي ان يصدر قانون خاص بشأنها خلال سنة من تاريخ وضع قانون العمل موضع التنفيذ ، الا انه بعد مرور ما يقارب الثلاث سنوات لا يوجد حتى الان اي مؤشر يشير لتفعيل هذه المادة . ولسنا نرى اي مبرر تستند اليه الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتبرير تقاعسها وتأخرها في تطبيق القانون والغاء هذا النظام رغم الوعود البراقة والمتتالية بهذا الشأن ، ونحن مستمرون في مساعي

ومطالباتنا ولن نتراجع الا بعد تحقيق مطلبنا ووضع حد لهذا الوضع الشاذ الذي تعاني منه العمالة الوافدة في بلادنا .

والامر الثاني هو ايجاد قانون خاص بالعمالة المنزلية ، ينظم علاقات عملها مع مخدوميها ، ويرعى مصالحها وقضاياها ، ويحفظ حقوقها ومطالبها الاقتصادية والاجتماعية ، كما اشرنا سابقا . وفي هذا الاطار يتعاون الاتحاد العام لعمال الكويت مع مكتب منظمة العمل الدولية وجمعية المحامين الكويتيين لوضع مسودة مشروع قانون بهذا الخصوص ، وقد قطعنا شوطا لا بأس به في هذا الطريق . وقام الاتحاد العام لعمال الكويت بمخاطبة عدد من سفارات الدول التي لديها رعايا تعمل في هذا المجال ، وطلب عقد لقاءات معها من اجل سماع ملاحظاتها واقتراحاتها انطلاقا من التجارب المكتسبة عن طريق علاقاتها بالعمالة المنزلية العاملة في الكويت من ابناء جاليات هذه الدول . وبناء على ذلك جرت عدة لقاءات بين قيادة الاتحاد العام ومكتب العمالة الوافدة التابع له من جهة ، مع مسؤولين رفيعي المستوى في سفارات بعض هذه الدول من جهة اخرى ، عرض الدبلوماسيون خلالها اهم العوائق والصعوبات التي تعترض رعاياهم العاملين في هذا المجال ، وبرزت المشاكل التي يتعرضون لها منذ بداية التحضير لمغادرتهم بلدانهم قادمين للعمل في الكويت حتى وصولهم واستلامهم لاعمالهم لدى مخدوميهم . وكانت اكثرية المشاكل والعوائق بين رعايا الدول المعنية متشابهة ، وجاءت اقتراحات المسؤولين الدبلوماسيين لما ينبغي ان ينص عليه مشروع القانون متقاربة مع بعضها البعض ، ومتطابقة الى حد بعيد مع مواقف الاتحاد العام لعمال الكويت تجاه مشاكل وقضايا العمالة المنزلية التي تم التعرف عليها من خلال أنشطة مكتب العمالة الوافدة والشكاوى التي وردت اليه . وكانت ابرز الملاحظات التي ينبغي ان يتضمنها القانون المنتظر ضمانات للحقوق المدنية والانسانية والمعنوية للعمالة المنزلية يمكن تلخيصها بما يلي :

. وضع حد للدور السلبي والصلاحيات المعطاة لوكالات التشغيل سواء في البلدان المصدرة او في دولة الكويت ، والغاء الاعباء المالية الكبيرة التي تفرضها هذه الوكالات على العمالة الراغبة بالعمل في الكويت ، الامر الذي يصل في بعض

الاحيان الى مستوى الاتجار بالبشر ، وفرض شروط قاسية تحررها من ظلم واستغلال مكاتب استقدام العمالة المنزلية .

- منع وتحريم احتجاز جوازات السفر والاوراق الثبوتية ، والحد من الحريات الشخصية للعمالة المنزلية ، بما في ذلك حق اللقاءات مع المعارف والاصدقاء خارج اوقات العمل ، وحق اتصال العامل بعائلته واهله وذويه في الوطن .

. ايجاد الضمانات التي تكفل دفع الرواتب في مواعيدها والتقيد بالالتزامات المالية المنصوص عليها في العقود المبرمة ، مع تحديد حد ادنى للاجور .

. تحديد ساعات العمل بصورة واضحة وصريحة ، واطاق الراحة الانزامية ، والحق بالاجازة الاسبوعية .

. وضع شروط جزائية لحماية العمالة المنزلية من الاعتداءات الجسدية ، والاساءة النفسية والمعنوية ، وسوء المعاملة .

- الزام المخدوم بتأمين الضمانات الصحية ، والعناية الطبية اللازمة ، والرعاية الاجتماعية والغذائية الضرورية للعمالة المنزلية .

- الزام المخدوم بتأمين تذكرة سفر لعمالته المنزلية ذهابا وايابا كل سنتين على نفقته الخاصة .

. الزام المخدوم بتقديم شكل من اشكال المكافأة المادية لعمالته المنزلية عند نهاية خدمتها .

ومن جهة ثانية يعمل الاتحاد العام لعمال الكويت بكل جدية من اجل شمول كافة فئات الطبقة العاملة في اطار التنظيم النقابي ، بما في ذلك العمالة المنزلية رغم صعوبة تنظيمها لانها تعمل بصورة افرادية او بمجموعات لا تتجاوز الاثنتين او الثلاثة في اماكن عمل متفرقة لدى بيوت الافراد التي تتمتع بالخصوصية وعدم القدرة للوصول اليها . هذه المسألة هي واحدة من اهم المحاور التي يعمل الاتحاد العام ومكتب العمالة الوافدة على حلها باعتبار ان حق التنظيم النقابي هو احد معايير العمل الدولية الرئيسية وهو يشمل كافة فئات الطبقة العاملة بمن فيها العمالة المهاجرة . ولذلك شكل هذا المحور بندا هاما على جدول اعمال المؤتمر العام السادس عشر للاتحاد العام الذي انعقد في ابريل الماضي واتخذ قرارا شاملا

بهذا الشأن . ويشدد الاتحاد العام لعمال الكويت في سياسته على ضرورة فتح المزيد من قنوات التنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، والمكاتب العمالية في سفارات الدول المعنية ، وعقد المزيد من الاتفاقيات وبيروتوكولات التعاون والتنسيق مع المنظمات النقابية في البلدان المصدرة للعمالة ، ومع كافة الهيئات والجهات المناسبة ، من اجل تحقيق هذا الهدف ، والبحث عن طرق جديدة لتخطي العقبات القانونية من اجل الاحاطة بالعمالة الوافدة تنظيميا . ونؤكد في هذا المجال على استمرار التعاون مع منظمتي العمل الدولية والعربية ، والكونفدرالية الدولية للنقابات ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، وبعض المنظمات النقابية الاخرى ذات الاهتمام في البلدان الشقيقة والصديقة ، للتغلب على العقبات التي تمنع شمول كافة فئات العمالة الوافدة بحق التنظيم النقابي .